

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية:

من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود.

The second generation of walls in international relations: from teichopolitics to the hardening borders.



شوقي عرجون

جامعة المسيلة، الجزائر chouki.ardjounne@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/27 تاريخ القبول: 2020/04/18 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

أجادل في هذه الورقة أن واقع العلاقات الدولية لم يكن اسقاطا حقيقيا لظاهرة العولمة- على الأقل في قضايا الحدود السياسية- حتى من طرف الدول التي أسست لها هذه الظاهرة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية ولعل السور الفاصل بينها وبين المكسيك الصورة الأوضح، إذ أن العولمة افترضت أن الحدود هي مائعة وهلامية لا مكان لها في القرن 21 ... لقد غيّرت أحداث الـ 9/11 المشهد الحدودي الدولي بشكل كامل، وتحولت عملية "فتح" الحدود والتي قطعت مشوارا عصبيا بسبب تداعيات العولمة التي تدعو إلى جعل العالم قرية صغيرة بلا حدود، إلى عملية "تصلب الحدود" *Hardening* المنافية تماما لخطابات العولمة والتي تضمنت استمرارية للتايشوبوليتكس مما خلق جيل ثاني من الجدران في العلاقات الدولية اعتبرت أكثر حجرا وصرامة من الحواجز التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الحدود السياسية؛ تصلب الحدود؛ سياسة الحواجز؛ الجدران؛ التايشوبوليتكس.

Abstract:

I argue in this paper that the reality of international relations was not a real projection of the phenomenon of globalization - at least on the issues of political borders - even by the countries that established the phenomenon, namely the United States of America, and perhaps the fence between them and Mexico is the clearest picture... The 11/9 have completely changed the international border landscape, and the process of "opening" the border - which has gone a long way because of the repercussions of globalization calling for making the world a small village without borders - has become a process of "hardening of borders", which is totally contrary to the rhetoric of globalization. It included the continuity of the Teichopolitics, creating a second generation of walls in international relations that were considered more solid than traditional barriers.

Keywords: Political boundaries - hardening of borders - policy of barriers - walls Teichopolitics.

* المؤلف المرسل: شوقي عرجون. chouki.ardjounne@univ-msila.dz

مقدمة:

افترضت ظاهرة العولمة أنها تولد "عالم بلا حدود" او قرية لا حدود فيها بين الدول حيث تصبح الجدران والسياسات العازلة بين الدول أمرا عفا عليه الزمن... أكاديميا، وفي هذا الصدد منذ سقوط جدار برلين في عام 1989 إلى أحداث الـ 9/11، تم القيام بالعديد من البحوث والدراسات حول الحدود الدولية من منظور العولمة، والعديد منها كانت تؤكد على اختفاء الحدود وتراجع الدولة حيث تم استبدالها بتشكيلات سياسية واجتماعية واقتصادية إقليمية وعالمية جديدة.

لكن العالم المعاصر يتميز بالضم المتزايد للأراضي على حساب الدول ذات السيادة من خلال بناء الجدران والسياسات على الحدود الدولية، بل وحتى وداخل الدول ذات السيادة، وحتى بعد بناء الحواجز المادية، يتم تعزيز ذلك من خلال قوانين الهجرة التقييدية الجديدة التي وضعت في جميع أنحاء العالم من إيطاليا إلى فرنسا إلى كندا إلى ألمانيا إلى الولايات المتحدة، وبدلاً من الترحيب بتدفقات البشر، فإن هذه الحواجز المعنوية والمادية ترسخ الانتقاء والتمييز وعدم المساواة من خلال القانون.

وطرحت للبحث في المسألة الاشكالية التالية: إلى أي مدى تطورت الحواجز المادية على الحدود بين الدول في عالم ما قبل واثناء خطابات العولمة؟

تم توظيف المنهج المقارن في التحقيق في الاختلافات الـايتمولوجية والتقنية بين انواع الحواجز المادية بين الدول ووظائفها الجيوبوليتيكية، كما ان المقارنة شملت الحقب الزمنية المختلفة واختلاف الممارسات الحدودية على ضوءها.

1. جينالوجيا التصلب والتايشوبوليتيكس

أ. فما اصل مفهوم التصلب؟

التصلب Hardening هو مصطلح إنجليزي يقابله بالفرنسية Durcification اي المعالجة، إذا وهي تقنية في عالم الاعلام الآلي والانترنت تطبق على أمن نظام المعلومات، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتحسين أمن النظام أو الشبكة أو التطبيق عن طريق تقوية تكوينه أو هيكله.

في الحقيقة، التصلب قبل ذلك هو مصطلح مستعار من علم المعادن، و يعني جعل المادة أكثر مقاومة من الناحية المادية من خلال العمليات المختلفة (Dorigny, 2018) فتصلب نظام الكمبيوتر هو جعله أكثر مقاومة وأفضل حماية ضد الهجمات أو سوء الاستخدام، يمكن القيام بذلك على مستويات متعددة على النظام، وهذا ضروري وبالتالي، فإن تصلب النظام الكامل سوف يمر عبر: تصلب طبقة الشبكة، تصلب نظام التشغيل، تصلب التطبيقات المثبتة... وبالتالي، فإن التصلب او المعالجة هي عمومًا تقليل سطح الهجوم في النظام وجعل نقاط الدخول الضرورية لاستخدامه الجيد أكثر مقاومة، والغرض الرئيسي من التصلب هو تقليل مخاطر الأمان بعد تثبيت نظام أو تطبيق. (Dorigny, 2018)

....وهذا ما تم اسقاطه على قضايا الحدود الدولية (vinay, 2001, pp2-9) ، اذ يشير "التصلب" إلى بناء أي نوع من أنظمة الإغلاق المادية، وتبعاتها غير المادية، لأن الكلمة تعبر عن نفي الضد وهو المرونة التي هي

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتيكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

عكس التصلب، والمرونة تعكس وجود استثناءات بينما التصلب يفيد التعبير الاجراءات الاكثر صرامة وسيطرة ورقابة وتحكم، والتصلب يفيد في التعبير عن كل أنواع الجدران أو السياجات أو الحواجز المادية وما يتبعه من اجراءات غير مادية كالقانونية والسياسية والامنية لمنع الدخول غير المرغوب فيه أو تدفقات الهجرة، وهو لا يعني إغلاق تام، بل محاولة السيطرة على جميع الحركات عبر الحدود وتوجيهها إلى نقاط التفتيش المناسبة، كما ان عملية التصلب تولد فضاء غير متماثل، أو مجال تحكم غير متماثل بسبب القدرة الاحادية على اتخاذ قرار بشأن الانفصال، الذي يحتكره الطرف الأقوى، في حين أن الآخر يصبح مفصولاً بحكم الواقع. فهذه الاجراءات التصلبية تصب في عكس تيار العولمة، فمن خلالها يتم الانتقاء والتمييز بين المواد والسلع والافراد.

يتميز العالم المعاصر الآن بالتطور الهائل للحواجز على الحدود الدولية، وتتضارب الاحصائيات حول الطول الإجمالي لهذه الأنظمة التصلبية ولم تحدد على وجه الدقة. لأن هذه المعلومات غالباً ما تعتبر سرية لحماية الأمن القومي. وقدر الجغرافي الفرنسي ميشال فوشير أن ما يقرب من 18 ألف كيلومتر من الحدود الأرضية في العالم "مغلقة" بالفعل بسبب الجدران أو الحواجز، وهذا الرقم يتقارب مع الـ 20000 كم المقدرة من قبل راؤول داندوراند من جامعة كيبيك في كندا، ويدخل في الحساب كل السياجات والجدران والسيجات والاسلاك المبنية بالفعل، أو في مرحلة التخطيط، ويشير العديد من المفكرين إلى هذه التغييرات المتسارعة من خلال الحساب أن "ثلاثة أرباع اجمالي حواجز ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شيدت بعد عام 2000"، وتعتبر ظاهرة التصلب في الممارسات الحدودية من الاعراض السلبية لظاهرة العولمة او انها العولمة غير المتكافئة (Didiot, 2015, p 23) التي تؤدي الى العداء وسوء الفهم وسوء الجوار

من أجل وضع تصور لهذا النموذج الجديد من الامتدادات الطويلة من الحدود المغلقة وتصلب نقاط العبور لابد من التطرق الى سياسة الحواجز او التايشوبوليتيكس. Teichopolitics.

ب. وماهي التايشوبوليتيكس؟

هي الفكرة التي صاغها كل من ستيفان روزياري و باليف Stéphane Rosière et Ballif ، سنة 2009 ، وهذا المصطلح يرتبط بمفهوم البيو-بوليتيكس Biopolitics والبيو-باور Biopower التي اقترحها الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، تشير هذه المفاهيم المترابطة بشكل رئيسي إلى ممارسة الدول الحديثة وتنظيمها للحياة الفردية والسكانية من خلال "ظهور كثيف لتقنيات عديدة ومتنوعة لتحقيق عمليات إخضاع الهيئات والسيطرة على السكان"، في حالة Tichopolitics ، يتجلى Biopower في إنكار الحق في التحرك على الرغم من إعلان هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

البيوبوليتيك او السياسة الحيوية هي مجال تقاطع بين علم الأحياء والسياسة. إنها فكرة سياسية تأخذ بعين الاعتبار إدارة الحياة وسكان المنطقة كموضوع لها. على حد تعبير فوكو، "ضمان، المحافظة، تكاثر الحياة، من أجل ترتيب وتنظيم هذه الحياة". والسياسة الحيوية تشير إلى السياسة التي تمارس سلطتها على كائنات بيولوجية تعيش في وسط بيئي معين. ومن هو خارج هذه السلطة يسميه فوكو ذوات لاتعاقدية. مثل المنحرف والتلميذ والجندي والعامل. ونظراً لهماشيئهم وابتعادهم عن السلطة بالمعنى الليبرالي، فليس لهم أهمية في الكشف عن حقيقة السلطة. أما فوكو على العكس يبحث عن السلطة في أولئك الافراد. وقد صاغ هذا المصطلح رودولف كيلين، الذي صاغ مصطلح الجيوبوليتيكس أيضاً، وفي دراسات العلوم السياسية الأمريكية

المعاصرة، ينقسم استخدام المصطلح في الغالب بين مفكري ما بعد البنيوية باستخدام المعنى الذي حدده ميشيل فوكو (الذي يشير إلى السلطة الاجتماعية والسياسية على الحياة) ومجموعة أخرى تستخدمه للدلالة على الدراسات المتعلقة بربط البيولوجيا والعلوم السياسية.

كلمة Teichopolitics هي كلمة من الكلمة اليونانية القديمة Teichos وتعني "جدار المدينة"، باختصار، هي سياسة بناء الحواجز على الحدود لأغراض أمنية مختلفة، ومع ذلك فإن الراجح هو وجود درجات مختلفة من طرق الإغلاق، وفي هذا الشأن لا ينبغي فقط تحديد الجدران والسيجات على الحدود الإقليمية، ولكن أيضاً توسيع نطاق التحليل ليشمل أنواعاً أخرى من "التصلب" ومواقع أخرى على الحدود.

لعل أكثر الوسائل كفاءة لتوضيح مجال السلطة وإرساء السيطرة على منطقة تكون عبر استخدام الحدود، وكان العامل الرئيسي الذي أدى إلى ظهور نظام الدولة ذات السيادة هو تلك الفكرة البسيطة المتمثلة في الاعتراف المتبادل بالحدود بين مناطق منفصلة، وتبقى فكرة حصر وتحديد اقليم الدول حجر الزاوية في نظام الدولة المعاصرة (نظام ويستفاليا)، لكن الدور المحدد الذي لعبته هذه الحدود قد تغير بشكل جوهري خلال القرون الثلاثة الماضية من الخطوط العسكرية الدفاعية إلى علامات السيادة إلى مجالات الامتياز.

اذ انه في البداية كانت معظم الحدود خطوط عسكرية تميزت بالارتباط بمدى الأراضي المحمية اي انه كل منطقة تدخل ضمن تلك الحماية العسكرية فهي تابعة لاقليم الدولة. قبل العصر الحديث، لم يكن من الممكن حتى الآن رسم خريطة لأقاليم كبيرة، ولم يتم تبني تصور ويستفالي للاعتراف المتبادل بالسيادة. ولكن تم بناء الحواجز أولاً في المواقع الاستراتيجية لمنع الحركة الأمامية لجيش معادي او عدو او معارض، فمثلاً استخدام الحواجز للأغراض العسكرية هو واضح في سور الصين العظيم أو أسوار المدينة للمدن الأوروبية في العصور الوسطى، ومع ذلك كانت هذه مجرد استخدامات معزولة لم تكن جزءاً من نظام شامل لتنظيم "ارض العالم" إلى أقاليم سياسية محدودة. (Rosière and Jones , 2012,p 219)

وتلك هي اذن التايشوبوليتيكس والتي تختلف عن مفهوم تصلب الحدود بأن هذا الاخير لا يكتفي فقط ببناء الحواجز بانواعها بل يتعدى الامر الى تعزيزها بوسائل وتقنيات مرنة ولا مراثية احيانا ، وحتى قانونية للسيطرة المحكمة على الحدود وعلى حركات الاشخاص والسلع والاموال.

مع تطور نظام واستفاليا للدولة المعترف خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، تضاءلت الأهمية العسكرية للحدود السياسية، وأصبحت خطوطاً تميز وتفصل المساحات الخاضعة للسيادة القانونية للدول، كما ان تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لعب دوراً حاسماً في هذا التحول لأن ميثاق الأمم المتحدة يلزم جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن الحروب التوسعية والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية لكل عضو آخر، ومن الناحية العملية، فإن الاعتراف بسيادة الدول الأعضاء الأخرى وسلامتها الإقليمية أسس الخريطة السياسية الحالية للعالم، وبمجرد أن تعترف كل دولة بسلطة الدول الأخرى في أقاليمها المحددة، فإن تهديد الغزو يتلاشى، فالحدود لم تعد ذات أهمية عسكرية (الى حد ما)، واصبحت تلعب الحدود دوراً أكبر في تحديد النظام القانوني الداخلي والتشريعات الاقتصادية التي تميز الدول المجاورة، فبدلاً من وجود جيش أو جدار على الحدود لمنع الغزو، ظهر نظام جواز سفر ونظام التأشيرات لتحديد هويات الأشخاص ضمن نظام الدول وهو التجسيد لمفهوم تصلب الحدود.

2. الهجرة الدولية والجدران:

لقد أدت فترة الاستقرار النسبي في النظام الدولي، التي ساهمت فيها الأمم المتحدة الى حد كبير من خلال تشريعات واجراءات وترتيبات الاعتراف المتبادل بالسيادة وسلامة الاقاليم والمناطق في العالم، أدى إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة الاقتصادية العالمية، ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت الدول الأغنى في العالم، أغنى بنسبة 900 % أكثر من الدول الأكثر فقرا، وبحلول نهاية القرن العشرين ارتفعت هذه النسبة الى 4500 %. وقد أدى عدم المساواة هذا -بالإضافة الى زيادة الوعي العالمي بكيفية ونمط عيش الآخرين- إلى إنتاج موجة جديدة من الهجرات من/الى جميع أنحاء العالم بما في ذلك التدفقات الوطنية/الداخلية ففي الصين مثلا هناك من 200 إلى 300 مليون من العمال المهاجرين السريين الداخليين الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية في جمهورية الصين الشعبية، وكذا التدفق الدولي عبر الحدود... إن الدافع البارز لهذه الهجرات بحث المهاجرين عن أماكن ذات ثروة أكبر، وأجور أعلى، وخدمات أفضل. في هذه المرحلة بالذات، تحول الغرض من الحدود مرة أخرى ليصبح موقعا حمائيا، ويتم من خلاله منع الحركات غير المرغوب فيها.

وتم البحث عن سبل قانونية مانعة للهجرة في العديد من الدول (روان وبولاعة، 2009، ص 241)

1-ادارة وتسيير الحدود عن طريق وضع نظام موحد لتقييم المخاطر في كل المراكز الحدودية البحرية والبرية للدول

2-مراقبة الحدود البحرية ابتداءا من خط الأساس والمياه الإقليمية

3-اعتماد برنامج تكويني موحد لاعوان وضباط البحرية لتنظيم ومراقبة الهجرة.

وبالفعل، فإن معظم الحواجز الحدودية الجديدة تقام لمحاربة الهجرة غير الشرعية، حتى وإن كان هذا البعد غالباً ما يخلط بمخاوف أخرى مثل الإرهاب والأمن. وقد استمرت الهجرة الجماعية في التضاعف على الرغم من القيود السياسية، إذ ازداد العدد الإجمالي للمهاجرين في العالم على مدى السنوات الماضية من 150 مليون في عام 2000 إلى 214 مليون شخص في عام 2008 (3.1 % من سكان العالم.)

ان استخدام الجدران ضد الهجرة ليس بالأمر الجديد: سور الصين العظيم و جدار الإمبراطورية الرومانية كانت نوع من أنظمة حماية ووقاية عسكرية تهدف في جزء منها الى مكافحة الهجرة، وكذلك في العصر الحديث، حاولت الكتلة السوفييتية الاحتفاظ بمواطنيها من خلال بناء الجدران (في أوروبا: "الستار الحديدي" Iron Curtain بعد عام 1945 وحائط برلين في اوت 1961). عندما فشل هذا النظام في عام 1989، كان العالم يتوقع نهاية معظم الحواجز والجدران والسيجات، لكن بدأت الولايات المتحدة في التسعينات في بناء حاجز متقطع على أجزاء قصيرة من الحدود المكسيكية، ولم يكن الغرض هو منع الناس من مغادرة الولايات المتحدة (كما هو الحال مع حواجز الكتلة السوفييتية)، بقدر ما كان يهدف الى منع الأجانب من دخول الحدود، وبرر العديد من المفكرين والسياسيين الغربيين بالتأكيد على هذا الفرق البنيوي لتبرير سبب اختلاف الحواجز التي أقامتها الدول الغربية عن "الاسوار" السوفييتية، لكن تظل السيطرة على الهجرة / الحركة نقطة مشتركة قوية بين هذه العوائق والحواجز.

في العقد الاول من الالفية، غالباً ما كان يتم تبرير بناء الحواجز بالخوف المزدوج من الهجرة والإرهاب وهو الاهتمام الجديد بالأمن على الحدود، فمثلاً بعد ال 9/11 وسلسلة التفجيرات في الهند، سارعت الحكومة الهندية إلى بناء حاجز على حدود بنغلاديش، لكن من الناحية الامنية والعسكرية يبدو أن العلاقة بين الحدود الأرضية والهجمات الإرهابية ضعيفة أو غير موجودة لأن الإرهابيون يجدون منافذ أخرى وطرق أخرى ومن المعابر القانونية الحدودية وبوثائق وهويات صحيحة، ولم تمنع الحواجز وجود هجمات او تفجيرات، ومع ذلك أدت هذه المخاوف الأمنية إلى بناء العديد من الحواجز الجديدة في جميع أنحاء العالم، وفي هذا الصدد هناك رأيين: المدافعين عن "أمن الحدود" في العديد من الدول يميلون إلى وصف الحدود في الماضي بأنها كانت مغلقة في الغالب، مع وجود حدود مفتوحة اليوم كاستثناء، أما المعارضون يرون انه في العصور السابقة لم يكن من الضروري أبداً وجود حدود مغلقة تماماً، والواقع انه في عام 2012، تم تقدير أن 13.2 % من حدود العالم يوجد بها حاجز من نوع ما (32891 كيلومتر من بين ال 248000 كم)

كما أن هذه الظاهرة مست أيضاً الدول العربية والاسلامية في العصر الحديث اذ انه ظاهرة انتشرت الدول وانقسام أخرى في الفترة الاخيرة تسبب في ظهور نوع من النزاعات الحدودية ذات طابع سوسيو-ثقافي خاصة في دول العالم الثالث، مثلاً انقسام السودان ادى الى ظهور نزاع حدودي بين الدولتين والدول المجاورة بسبب التداخل العرقي والقبلي وعدم قدرة الدولتين على التحكم في دخول قبائل اجنبية الى الاراضي السودانية نتيجة الروابط العائلية والعرقية للقبائل الحدودية (العذاري، 2003، ص 194)، مما جعل بعض السياسيين يدعون الى ضرورة اقامة حواجز حدودية.

ونلاحظ أيضاً ان العلاقات العراقية السعودية في فترة العهد الملكي تأثرت بالصراع العائلي بين آل سعود والهاشميين وان بريطانيا كانت الداعية لحل الخلافات بين البلدين وهي التي دعت لعقد مؤتمرات لحل المشاكل بين البلدين وذلك حفاظاً على مصالحها وتعزيزها بالمنطقة، واستمرت العلاقات بشكل طبيعي بعد قيام النظام الجمهوري في العراق حتى غزو الكويت في اوت 1990 واخذ التوتر والتصعيد بين الدولتين الى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وبقي الوضع كما هو عليه مما اثر سلباً على الحدود بين البلدين، فقد دعت المملكة العربية السعودية الى بناء جدار آمن على طول حدودها مع العراق والبالغة 814 كم

وبارتفاع 3 أمتار وبكلفة تصل الى 1.07 مليار دولار ويتكون من أسلاك شائكة من صفين على طول الحدود ومزودة بأجهزة تصوير طردية ورادارات وذلك لمنع المتسللين والمهربين والمسلحين من الانتقال بين البلدين، واعتبرت الحكومة السعودية ان الجدار بات ضرورياً لحماية الأمن والحدود (يسين، 2013، ص 130)، وتم استكمالها سنة 2010 ونجحت فعلاً السعودية في منع دخول الارهابيين و المهربين بعد تازم الاوضاع الامنية في العراق (كاظم وعبد عون، 2018، ص 312)

3. تاريخ الحواجز الحدودية:

يرتبط تاريخ القوى العظمى منذ العصور القديمة بتاريخ جدران الفصل، فاستحضار الإمبراطوريات يشير بشكل آلي ومنهجي إلى هيكل فاصل على طول حدودها، فلا يمكننا أن نذكر جدار "هادريان" دون الإشارة إلى الإمبراطورية الرومانية، كما ان سور الصين بدوره لا ينفصل عن الإمبراطوريات المتعاقبة التي صنعت تاريخ هذا البلد، والحاجز الحديدي او جدار برلين يتم ذكره فيما يتعلق بالسياق التاريخي والجيوبوليتيكي الذي أدى

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتيكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

إلى بنائها وتفكيكها، ولكن بعد سقوط جدران عصر الثنائية القطبية ، فإن عمليات العولمة كما ذكرنا تقدم منظوراً خالٍ من العوائق -نظرياً-... ومع ذلك من الواضح أن هذه التنبؤات خاطئة أمام بعض الحجج الواقعية والملموسة، فمن ناحية هناك استمرار لصيانة بعض الجدران الموروثة من الحرب الباردة ، ومن ناحية أخرى نلمس تكاثر المنشآت الفاصلة على طول حدود دولية معينة والتي هي مثيرة للاهتمام والملاحظة، فكيف نفسر هذا الاهتمام المتجدد بالجدران والذي كان يفترض أنه عفا عليه الزمن؟.. الفرضية هي أنه من غير الممكن تحليل الحواجز الحدودية المعاصرة دون البحث عن أصلها في تقاليد الإمبراطوريات في بناء الجدران العظيمة في حدود أراضيها، ولكن هذا المرسى التاريخي ضروري فقط لكشف الخصائص غير المسبوقة للحواجز التي نشأت بعد عام 1989 ، والتي كان سبب تكاثرها غير المسبوق جزئياً هو تغيير المخاوف الأمنية وصدمة ال 9/11 في الولايات المتحدة، وهي النقطة الحقيقية للانحراف نحو التدرج الحالي للحدود.(Didiot, 2015, p 100)

إن الحواجز الحدودية المعاصرة تتماشى مع الأسوار العظيمة التي تخللت تاريخ العالم السياسي والعسكري، و نظراً لأن الإنسان يدافع عن الأرض التي أقام عليها ، فقد بنى حواجز لتمييز وحماية هذه المنطقة إذ انه مثلاً في وقت مبكر من القرن الرابع قبل الميلاد ، بنى الإسكندر الأكبر جداراً للحفاظ على البرابرة بين جبال القوقاز وشواطئ بحر قزوين.(Didiot, 2015, p 101)

تحصين تاريخي آخر ومهم في التاريخ وهو الأبنية العظيمة على طول الحدود الإمبراطورية الصينية وهو سور الصين العظيم إذ انه في القرن الثالث قبل الميلاد ، بدأ إمبراطور أسرة تشين شيوانغدي Qin Shihuangdi بناء السور العظيم، لحماية إمبراطوريته من التوغلات المتعددة للقبائل البدوية في السهوب، وفي عهد أسرة مينغ (1368-1644) وصل السور العظيم إلى شكله الحالي، وهو 3640 كم من الجدار المستمر، إضافة إلى حوالي 2860 كم من التشعبات والتعرجات .

ما يمكننا استخلاصه من هذه النبذة التاريخية ان سياسة الجدران هي قديمة قدم وجود الدول والإمبراطوريات وليست وليدة التاريخ الحديث، لكن تطور الدول منذ واستفاليا لم يجعل من هذه السياسة تسقط بالتقادم بل على العكس من ذلك ، تعددت وتنوعت انماط الحواجز الحدودية حتى في عصر العولمة...

4. أنواع الجيل الثاني من الحواجز الحدودية

التايشوبوليتيكس ليست مجرد بناء الجدران أو السياجات، بل إنها تشمل مجموعة متعددة من الحواجز التي تحد من حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود بما في ذلك التدابير الإدارية والقوات العسكرية التي غالباً ما تدعم الحواجز، ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي ظهر تغير جذري في منظومة الامن الغربية وفي الديمقراطيات الكبرى أدت في نهاية المطاف الى ظهور ما يعرف بالجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية، ويمكن تحديد أربعة أنواع من حواجز الحدود:

أ. الخط الأمامي او الخط المتقدم Frontline:

يشير النوع الأول من انماط إغلاق حدود إلى اقدم هدف عسكري لاقامة الحدود، ويتميز بوجود فضاء فارغ (منطقة محرمة no man land) يفصل منطقتين عسكريتين، لقد أصبح هذا النوع من إغلاق الحدود نادراً نسبياً، حيث تم دمج الغالبية العظمى من الدول في نظام الدولة ذات السيادة وانضمت إلى الأمم المتحدة

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتيكس الى تصلب الحدود"

شوقي عرجون

التي تدين استخدام القوة في العلاقات الحدودية وتدعو الى حسن الجوار كاهم مبادئها، فمعظم الخطوط الأمامية المعاصرة كانت قد تم تشييدها أثناء فترة الحرب الباردة وقد استمرت لسنوات عديدة فيما بعد، وهي غالباً ما تتعلق بالمنطقة المتنازع عليها حيث تستمر دولتان في المطالبة بحق الأراضي من الطرف الآخر ولم يتم بعد التفاوض بينهما على معاهدة سلام (مثل حالات كوريا، قبرص، إسرائيل / فلسطين، كشمير)، وبرز مثال على الاطلاق في هذا النوع هو الخط الامامي المغربي في الصحراء الغربية حيث شيد المغرب 2700 كيلومتر من الجدران المحصنة، والتي تمثل 51.6٪ من الخطوط الأمامية الموجودة على الكوكب (Rosière and Jones, 2012, p222-223)، وعلى العموم، لا يزال هذا النمط من انماط غلق الحدود (الخطوط الأمامية) يمثل فقط ما يقرب من 13 ٪ من الحدود المتصلبة في العالم.

وبالإضافة إلى المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين، فإن المثال البارز الآخر للخط الامامي هو خط المراقبة (LOC) الذي يمر عبر جبال كشمير بين باكستان والهند، فعندما قسم البريطانيون جنوب آسيا واسسوا الدول الجديدة الهند وباكستان في عام 1947، وسمحو للامارات الأخرى بتحديد الدولة التي يريدون الانضمام اليها، اذ كانت امارة كشمير تضم أغلبية من السكان المسلمين وكان من المتوقع أن تنضم إلى باكستان، ولكن كان المهرجا (الامير) هندوسياً وقرر أن الاستقلال مستحيل، فاضطر الكشميريون الى الانضمام إلى الهند، وبعدها مباشرة دخلت جيوش كل من الهند وباكستان لكشمير من اجل السيطرة على المنطقة، يحدد خط المراقبة الخطوط الأمامية حيث التقى الجيشان في تضاريس وعرة للغاية (التي تعتبر أعلى ساحة معركة في العالم على جبل سياشن Siachen الجليدي على ارتفاع أكثر من 6400 متر فوق مستوى سطح البحر)، حيث لم يرغب أي بلد في تقديم تنازل إقليمي، وظل خط المراقبة عسكرياً منذ ذلك الحين، اذ على الرغم من كونها حدود غير معترف بها، إلا أن الخطوط الأمامية محصنة بشكل جيد حيث تضم 550 كم (340 ميل) من السياجات المزدوجة على الجانب الهندي (Rosière and Jones, 2012, pp 222-223).

ب. السياجات والجدران:

هذان النوعان الثاني والثالث من الحواجز هما السياجات والجدران، والتي تعد من أهم العناصر في التايشوبوليتيكس، على الرغم من "الوصمة" المرتبطة ببناء الجدران بعد بناء جدار برلين في أوت 1961، فانه منذ عام 2000 بدأت العديد من الدول حول العالم هذه الحواجز أو وسعها، وفي معظم الحالات كانت الحواجز قيد الدراسة والنظر والتريث لفترة زمنية معينة، وكان السبب الأساسي لتشييدها في كثير من الأحيان هو الهجرة أو التهريب أو تحديد سكان الدولة أو الإقليم، وايضا المبررات العلنية غالباً ما تدور حول الاخطار التي تشكلها التهديدات المباشرة فيما يتعلق بالإرهاب والأمن، وعلى العموم يشكل هاذان النوعين من الحدود المغلقة "السياجات والجدران" ما يقرب من 87 ٪ من الحواجز الحدودية المعاصرة في الكوكب.

على الرغم من وجود تشابه كبير في تنظيمها ومكان تواجدها، الا انه هناك بعض الاختلافات الهامة للنظر بين السياجات fences والجدران/walls الاسوار، ففي اللغة الانجليزية مثلاً نجد مصطلح "الجدار/ال سور wall" دلالة سلبية في حين أن كلمة "سياج" fence أكثر إيجابية، اذ يشير مصطلح الجدار/السور wall إلى الإغلاق الكامل مثل جدار برلين (أوت 1961 - نوفمبر 1989) والدكتاتورية في حين يستدعي مصطلح "سياج" مفاهيم الزراعة أو غيرها... اذن تحليل اللغة المستخدمة لوصف مشروع معين او حاجز حدودي معين يمكن

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

أن يوضح وجهات نظر مختلفة ومتباينة بين الطرفين، على سبيل المثال، يُشار إلى جدار الضفة الغربية في إسرائيل باسم "السياج الأمني" أو "السياج المناهض للإرهاب"، بينما في الضفة الغربية "الجدار" أو "جدار الفصل العنصري" (Rosière and Jones, 2012, p225)

على مستوى أكثر تدقيقاً، يشمل الفرق بين السياجات والجدران اختلاف كل من التكاليف والأغراض والفعالية، كما أن السياجات تميز العديد من الحواجز في البلدان المتخلفة (بوتسوانا / زيمبابوي على سبيل المثال) في حين أن الجدران في الوقت الحالي أكثر تواجداً في البلدان المتقدمة، وايضا تبدو السياجات مؤقتة أكثر من الجدران لأنها يمكن أن تُنصب بسرعة، وهي لا تمنع رؤية الطرف الآخر بشكل كامل، وتكون أقل تكلفة، بينما الجدران هي أكثر اكتمالاً، وتزيل أفق النظر عبر الحدود (وخطر القناصين بالتحديد)، وهي أكثر تكلفة، إذ تبلغ تكلفة الكيلومتر الواحد من الحاجز الإسرائيلي على الضفة الغربية حوالي مليوني دولار لتشييده، وفي جانب آخر السياج الكهربائي البالغ طوله 500 كم (في 2004) وارتفاعه 2.4 متر والمكهرب ب 220 فولت على حدود بوتسوانا / زيمبابوي، بتكلفة 3.14 مليون دولار (في 2004) أو حوالي 6330 دولار لكل كيلومتر، أي ما يقرب من 316 مرة أرخص من الحاجز الإسرائيلي عالي التقنية، كما قد تلجأ العديد من الدول الى تعويض نقص وسائل التكنولوجيا العالية من خلال الاستثمار المفرط في القوات، والهند مثال على ذلك، إذ أن قوات الأمن الحدودية الهائلة التي يبلغ عدد أفرادها 240.000 رجل وامرأة مقسمة في 186 كتيبة (Rosière and Jones, 2012, p 225)

وتجدر الإشارة في هذا الشأن الى ان هذه الاختلافات في انواع السياجات والجدران من حيث الكفاءة أصبحت أقل وضوحاً، بحكم تعاظم دور التكنولوجيا المهم في الحواجز الحدودية حيث أن العناصر الملموسة أو السلكية هي الجزء المرئي فقط من نظام أوسع بكثير يشمل الرادارات الثابتة، وأجهزة الاستشعار الأرضية، وكاميرات التحكم عن بعد، والبرمجيات التي تربط بين حراس الحدود للتحكم في الأبراج، ولعل أحد أكثر البرامج تطوراً هو نظام حاجز الحدود السعودي مع العراق بتكلفة تقدر بـ 3 مليارات دولار، وهو مثال على سياج أكثر تعقيداً مع طبقات متعددة من الأسلاك الشائكة، والطرق لتسهيل حركة حرس الحدود، والعديد من الأجهزة عالية التقنية التي تستشعر الحركة في المنطقة، وتؤدي هذه التقنيات إلى زيادة فعالية الحاجز الحدودي بشكل متزايد. (Rosière and Jones, 2012, p 226)

توجد بالفعل مبادرات متميزة حول هذه "الحدود الذكية" smart borders ، والتي تهدف إلى أن تكون الحواجز فعالة قدر الإمكان من حيث السيطرة والسرعة واختصار الوقت، وأصبح مصطلح جديد متداول حول هذه النقطة بالذات وهو مفهوم الحدود البيومترية biometric border ، للإشارة إلى ظاهرة مزدوجة الرؤية في الحرب المعاصرة على الإرهاب تتضمن: التحول إلى التقنيات العلمية والخبرة الإدارية في سياسات إدارة الحدود ؛ وتطبيق الطاقة الحيوية بحيث تصبح اجسام المهاجرين والمسافرين أنفسهم مواقع ذات حدود مشفرة متعددة.

وأصبحت هذه الحواجز ذات التقنية العالية -بما في ذلك أنظمة التحكم البيومترية في نقاط التفتيش- ذات تكلفة عالية، لكن في الوقت نفسه العديد من البلدان هي على استعداد لدفعها مقابل الأمن، إذا كانت فعالية السور "الاقتصادي" فعالة، بالإضافة الى ذلك فإن ظهورها في المشهد يلعب دوراً رمزياً يساهم في

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

إعادة التأكيد على سلطة الدولة وقوتها وهيمنتها على حدودها والسيطرة على كل التحركات مما يعيد الى الدولة هيبتها وسيادتها التقليدية، فحاجز الحدود هو في الواقع شكل نموذجي للقوة الصارمة التي أصبحت بشكل متزايد وسيلة جيدة للسياسيين للحصول على الدعم وكسب الاصوات وتأييد الرأي العام خاصة تلك الدول التي تعاني من مشاكل حدودية اقتصادية او سياسية او اجتماعية او امنية(Rosière and Jones , 2012,p 226)

ولو أخذنا مثال الولايات المتحدة نرى أنه يجسد الحاجز الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك المنطق الجديد للسياسات التكنولوجية، فقبل عام 2000 لم يتم تسياج سوى بضعة كيلومترات من الحدود البالغ طولها 3169 كلم، ولكن كان هناك نقاش متزايد حول كيفية إدارة ذلك الكم الكبير من البشر والسلع التي تعبر الحدود بشكل غير قانوني في كل عام، وبعد ال 9/11 تم ربط إدارة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات مع التهديد الأمني للإرهاب بهدف إعادة التفكير بجدية في السياسة الحدودية، وبعد ال 9/11، صدر قانون الباتريوت الأمريكي PATRIOT Act في عام 2001، الذي أعطى دورا بارزا لأمن الحدود في كل من الحرب ضد الإرهاب والنضال المستمر ضد الهجرة غير الشرعية، في عام 2005، أنشأت وزارة الأمن الوطني مبادرة الحدود الأمانة(SBI) Secure Border Initiative، وهي خطة شاملة متعددة المجالات وتمتد لسنوات لتأمين حدود أمريكا، وتتمثل مهمة الهيئة الفرعية للتنفيذ "في قيادة دعم المتطلبات العملية والوثائق بالإضافة إلى جهود الاستحواذ لتطوير ونشر ودمج التكنولوجيا والبنية التحتية التكنولوجية للحصول على السيطرة الفعالة على المناطق الحدودية البرية الأمريكية والحفاظ عليها.(Rosière and Jones , 2012,p 227)

ويؤكد قانون السياج الأمن Secure Fence Act، الصادر في 26 أكتوبر 2006 على هذا الاتجاه (Rosière, 2011, p 154)، ووافق عليه كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي بدعم من الحزبين، بما في ذلك السناتور جو بايدن، وهيلاري كلينتون، وباراك أوباما، لبناء حاجز طوله 1125 كلم على طول الحدود المكسيكية. و تم تشييده سريعاُ أذ من شهر جانفي 2010 اكتمل 80 % من مشروع السياج، يتنوع امتداد الحاجز حسب التضاريس الطبيعية المختلفة مع وجود العديد من المقاطع التي تتكون من سياج يبلغ طوله 6.5 متر و 1.8 متر تحت الأرض، تم تثبيته في خندق بعرض 0.9 متر من الخرسانة، وبالإضافة إلى الحواجز المادية، جربت الولايات المتحدة أيضًا سياجًا افتراضيًا، ففي عام 2006، وبعد التصويت على قانون السياج الأمن، اختارت وزارة الأمن الداخلي شركة بوينغ لبناء السياج الافتراضي في عقد من المتوقع أن تبلغ قيمته أكثر من 2 مليار دولار، لكنه فشل.(Rosière and Jones , 2012,p 227)

ج. المضيق المغلق: Closed Straights :

النوع الاخير من حواجز الحدود هو المضيق البحري المغلق (أو المتصلب)، وغالبًا ما ينسى أو يتجاهل المهتمون والمتخصصون هذا النوع من الحواجز، ولكنه مهم جدًا خاصة فيما يتعلق بمسألة التحكم في تدفقات الهجرة غير المرغوبة بين الدول، اذ يتعزز دور المضائق إذا تماكنت مع ثروة قوية أو تقطعات سياسية مثل عندما تكون فاصلا بين دولة متقدمة واخرى متخلفة او بين ديمقراطية وشمولية، اذ تتميز بتدفقات هجرة غير مرغوب فيها، ومن الأمثلة على ذلك مضيق فلوريدا بين جزر الهند الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومضيق جبل طارق بين شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي أو بحري أرافورا وتيمور بين إندونيسيا وأستراليا، اذ تتكون هذه المضائق من سياج افتراضي virtual fence يتم انجازه على الجانب الآخر للهجرة (الساحل الثري) ويتكون من

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود" شوقي عرجون

أبراج المراقبة التي ترتبط بها أنظمة الإنذار المختلفة والأقمار الصناعية والرادار وطائرات الاستطلاع، وتهدف هذه الأنظمة إلى اكتشاف وصول قوارب غير مصرح بها والسماح بنشر سفن خفر السواحل لاعتراضها قبل أن تصل إلى اليابسة.

أحد أفضل الأمثلة على "المضائق المغلقة" هو مضيق جبل طارق في البحر الأبيض المتوسط ، عندما تم إطلاق النظام الإسباني للمراقبة الساحلية الذي أطلق عليه Sistema Integrado de Vigilancia Exterior "SIVE" النظام المتكامل للإنذار الخارجي"، في عام 1999 بغرض الكشف عن المهاجرين غير الشرعيين وتحديد هويتهم وتعقبهم واعتراضهم، وهو اليوم أحد أكثر "الجدران المرنة" الطموحة الموجودة في العالم، ويطمح نظام المراقبة هذا، إلى مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية من أفريقيا، ولكي يكون أكثر كفاءة تم توسيعه ليشمل الساحل الجنوبي الإسباني بأكمله من البرتغال إلى الميريا، ويتم التخطيط لتوسيع نطاق هذا النظام SIVE ويمكن أن يشمل كل ساحل إسبانيا المتوسطي (وحتى كل ساحل البحر الأبيض المتوسط الأوروبي) في المستقبل.

الخاتمة:

ان مفهوم "تصلب" الحدود يشار به للحديث عن بناء حاجز حدودي وعواقبه المباشرة وغير المباشرة على تنظيم المنطقة الحدودية ، وأحياناً إلى التعبير عن التايشوبوليتكس/سياسة الحواجز التي تقوم بها الحكومات باعتبارها مسألة تحليل معمق للمنطق الذي يسبق مثل هذا التصلب، ويقترب تصلب بعض الحدود بين الدول من خلال محاكاة افتراضية للرقابة والتحكم، وهذا يعني، توظيف وسائل تقنية وتكنولوجية غير مرئية ، ولكنها تجعل من الممكن مراقبة حركة الأفراد عن كثب والسيطرة عليها افضل.

الحواجز الحدودية التي انتشرت منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين في جميع أنحاء العالم هي جزء من استمرارية الجدران التي ميزت التاريخ القديم، لقد ورثت الحواجز الحدودية المعاصرة الوظائف الدفاعية والإعجابية للجدران الأكثر شهرة على غرار سور الصين، ولكن ليس لها غرض عسكري حقيقي، بل إنها تهدف إلى وقف التدفقات البشرية وعزل المجتمعات أكثر من الجيوش.

في الوقت الذي حاجج العديد من الأكاديميين المثاليين على ظهور عالم بلا حدود ولا جدران بعد سقوط برلين، تضاعفت الحواجز بعد نهاية الحرب الباردة على الرغم من ظهور ظاهرة العولمة، اذ عادت نهاية عصر الثنائية القطبية الطريق أمام تعدد الأقطاب التي ادت إلى انتشار الجدران على طول الخطوط الحدودية، كما أدت الـ 9/11 إلى خلق موجة صدمة أدت الى بداية تحول أمني في الديمقراطيات الكبرى وانتشار غير مسبوق للجدران، تهدف حواجز الحدود من الجيل الثاني إلى الضرورة الثلاثية: لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتخريب والإرهاب.

قائمة المراجع:

1. روان، محمد الصالح ،و بولاعة، محمد ، المهاجر غير الشرعي بين القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان (2009)، بحث مقدم الى اعمال الملتقى الوطني الرابع: الهجرة غير الشرعية اشكالية جديدة للقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي، 19-20 افريل 2009.

"الجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية: من سياسة الحواجز/التايشوبوليتكس الى تصلب الحدود"
شوقي عرجون

2. العذاري، تغريد رامز هاشم (2003)، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان: دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة العلوم الانسانية، العراق: جامعة بابل المجلد 1، العدد 18 .
3. كاظم، ظلال جواد ، عبد عون، احمد مرزوق (2018) الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق واثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد 2003. مجلة البحوث الجغرافية، العراق: جامعة الكوفة. المجلد 1، العدد 27.
4. يسين، نمير طه (2013)، العراق واشكالية الحدود مع دول الجوار: دراسة تاريخية. مجلة التربية والعلم، العراق: جامعة الموصل، كلية التربية، المجلد 20، العدد 1.
5. Didiot, Marie (2015), Biopolitique Et Barrières Frontalières: Le Cas Des Frontières De L'inde. These Pour Obtenir Le Grade De Docteur De L'universite De Reims Champagne-Ardenne, Ecole Doctorale Sciences De L'homme Et De La Societe, Université De Reims Champagne-Ardenne.
6. Dorigny, Mickael (29/11/2015). qu'est ce que L'Hardening ?. publication mis à jour 19/10/2016 sur le site : bit.ly/2Nor3Ur (2/7/2018)
7. Rosière, Stéphane & Jones, Reece (2012), Teichopolitics: Re-considering Globalisation Through the Role of Walls and Fences, Geopolitics, Vol 17: N 1
8. Rosière, Stéphane (2011). Teichopolitics: The Politics Of Border Closure. Si Somos Americanos. Revista de Estudios Transfronterizos Volumen XI / No 1.
9. Vinay, Karoline Postel. (2001) La frontière ou l'invention des relations internationales. Ceriscope Frontières, Sciences Po – CERI,. Le site : bit.ly/2BWlztG